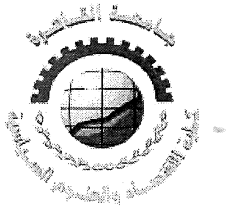

قسم الإدارة العامة

"تحليل السياسات العامة"

د. عطية حسين أفندى
أستاذ الإدارة العامة المتفرغ

تحليل السياسات العامة

مدخل

تنتشر الآن ظاهرة دراسة صنع السياسات العامة وتحليلها فى كثير من المعاهد العلمية فى الولايات المتحدة وأوروبا كعلم له أصوله وقواعده ومناهجه الخاصة به، ولا شك أن هذا الإهتمام الأكاديمى يعكس الحرص على ترشيد السياسات العامة.

وإذا كان الإهتمام بدراسة السياسات العامة – كعلم – قد جاء متاخرا فإن النشاط ذاته كان قديما قدم الحضارات الإنسانية الكبرى، إذ لا يستطيع باحث منصف أن ينكر على الإمبراطوريات والحكومات القديمة أو الوسيطة معرفتها وممارستها لأساليب استطاعت أن تقييم عليها حضاراتها فالفتوحات العسكرية وبناء الجسور وجباية الضرائب كلها أنشطة تحتاج إلى درجة معقولة من معرفة فن وضع السياسات وتحليلها.

وترجع أولى المحاولات لدراسة السياسات العامة دراسة علمية إلى ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٨ حيث كانت أول دراسة تحليلية للسياسات العامة هى الدراسة التى قام بها روبرت ليند Robert Lynd أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ثم أخذت دراسات علم السياسات العامة تتبلور وتتطور على يد كثير من أساتذة العلوم السياسية والإدارة وخصوصا بتأثير الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية. وكانت دراسات هارولد لاسويل Laswell من العلامات البارزة على طريق تقدم هذا العلم الذى بدأ يأخذ ملامحه الواضحة منذ الستينيات، وأصبحت دراسة عملية صنع السياسات العامة هى أحد الاتجاهات الحديثة فى دراسات النظم السياسية والسياسة المقارنة.

إن دراسة عملية صنع السياسات العامة إنما تكشف عن النظام السياسى وهو فى حالة الحركة وتركز على مخرجاته ومن ثم هى تساعد على فهم ديناميات النظام والقوى المؤثرة فيه.

ودراسة السياسات العامة تحقق الإرتباط والتلاحم بين علم السياسة وواقع النظام السياسى واهتمامات المواطنين بالأسعار والدعم والضرائب... الخ، وهى ضرورة عامة فى الدول النامية التى يجب أن يوجه فيها مزيد من الإهتمام بدراسة هذه السياسات.

ويولى علماء السياسة، فى الوقت الحاضر إهتماما متزايدا لدراسة السياسة العامة عن طريق الوصف والتحليل وتفسير الأسباب والنتائج للنشاط الحكومى، كما يعبر عنها بوضوح توماس داى Thomas Dye" تتضمن الدراسة وصف محتوى السياسة العامة، تقييم تأثير القوى

البيئية على مضمونها، تحليل أثر الترتيبات القانونية المتنوعة أو العمليات السياسية عليها، فحص نتائجها المتنوعة على النظام السياسى ثم تقييم تأثير النتائج المتوقعة للسياسات العامة على المجتمع" لذلك نجد المواطن يبحث عن إجابات لإستفسارات عن المضمون الواقعى لسياسة مقاومة الاحتكار؟ وآثار التمدن والتصنيع على سياسات الخدمات الإجتماعية ؟ هل تؤثر الإنتخابات فى إتجاه السياسات العامة ؟ هل تساعد برامج الخدمات الإجتماعية على الهدوء والإستقرار السياسى؟ من هو المستفيد وغير المستفيد من سياسات الضريبة الحالية أو من برامج التطوير الحضرى؟ يقودنا هذا إلى أن نتسأل: لماذا ندرس السياسة العامة؟ أو بمعنى آخر، لماذا ننهمك فى تحليلات السياسة العامة؟

أسباب دراسة السياسات العامة

أسباب علمية : Scientitfic Reasons

يمكن أن تدرس السياسة العامة للوصول إلى معرفة أكبر عن أصولها، كيفية تطور عملياتها ونتائجها على المجتمع هذا بدوره سيزيد عموماً فهمنا للنظام السياسى والمجتمع.

قد تعتبر السياسة إما متغيرا مستقلاً أو تابعاً لأغراض تحليلية لهذا النوع. فعند تصورها كمتغير تابع سيرتكز اهتمامنا على العوامل السياسية والبيئية التى تساعد على تقرير مضمون السياسة . مثلا،كيف يساعد التمدن والدخل القومى على تشكيل محتوى السياسة؟

أما إذا نظرنا للسياسة العامة كمتغير مستقل فإن الإهتمام سيتحول إلى تأثير السياسة على المنتظم السياسى والبيئة. كيف تؤثر السياسة فى دعم النظام السياسى واختيارات السياسة المستقبلية؟

ما هو أثر السياسة على الرفاه الاجتماعى ؟

أسباب مهنية : Professional Reasons

يميز دون كى برايس Don .k.Price بين الحالة العلمية التى ترنو لكشف المعرفة، والحالة المهنية التى تسعى لتطبيق المعرفة العلمية لحل المشاكل الإجتماعية، عملياً.

لن نشغل أنفسنا، هنا، بمسألة ما إذا كلن على علماء السياسة المساعدة فى وضع أهداف السياسة العامة رغم أن عددا من هؤلاء سيوافقون فإن كثيرين يجادلون بأن علماء السياسة كعلماء ليس لديهم مهارات خاصة أكثر من غيرهم فى هذا المجال. مهما تكن الإجابة هنا، فإننا إذا كنا نعرف شيئا عن العوامل التى تساعد على تكوين السياسة العامة أو النتائج للسياسات الموجودة فإننا فى وضع نستطيع

القول أن لدينا شيئا مفيدا يختص بالأفراد، الجماعات والحكومات الذين يسعون لتحقيق أهداف سياستهم.

قد توجه تلك المعرفة للكشف عن السياسات التى يمكن إستخدامها لتحقيق أهداف معينة أو تقرير ما هى العوامل السياسية والبيئية التى تساعد على تطوير سياسة معينة. عندئذ، نستطيع القول مثلا إذا أردت أن تمنع الإحتكار الاقتصادى فيجب أن تعمل كذا وكذا. هذا النوع من الأسئلة ذو طبيعة واقعية ويتطلب فعلاً دراسة علمية. بالتأكيد أن المعرفة الحقيقية هى مطلب متقدم فى وصف مشاكل المجتمع وكيفية التعامل معها .

أسباب سياسية Political Reasons

بعض علماء السياسة، كما لاحظنا أعلاه، لا يعتقدون أنهم يجب أن يحجموا عن المساعدة فى وصف أهداف السياسة، بل يقولون أن دراسة السياسة العامة يجب أن توجه نحو التأكيد على أن الحكومات تتبنى سياسات ملائمة لتحقيق الأهداف الصحيحة، ويرفضون الفكرة بأن محللى السياسة عليهم أن يناضلوا كى يبقوا محايدين، مؤكدين أن علم السياسة لا يمكن أن يبقى صامتا أو عاجزا عن التعامل مع المشاكل السياسية والإجتماعية الحاضرة. أنهم يريدون تحسين نوعية السياسة العامة وبطرق يعتبرونها مرغوبة، رغم وجود اختلاف جوهرى فى المجتمع حول ما يكُون السياسات الصحيحة أو الأهداف المناسبة للسياسة.

علينا الآن أن نميز بوضوح ما بين تحليل السياسة وتأييد السياسة، حيث يهتم تحليل السياسة بفحص ووصف أسباب ونتائج السياسة العامة. كتحليل تكوين ومحتوى وتأثير سياسات معينة كالحقوق المدنية أو التجارة الدولية دون الموافقة عليها أو معارضتها.

أما تأييد سياسة فيهتم بما يجب أن تعمله الحكومة بتطوير سياسات معينة من خلال المناقشة والنشاط السياسى.

ويمكن عرض موضوع" تحليل السياسات العامة" فى ضوء النقاط التالية:

* تحديد المفهوم.
* مضمون السياسة العامة.
* إعداد السياسات العامة.
* أنماط السياسات العامة.
* تقييم السياسات العامة.

* محلل السياسات العامة.

(١) تحديد المفهوم.

تشير الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية إلى السياسة العامة Public Policy على أنها سياسة الحكومة، وإلى أنه يمكن إستخدام كل من التعبيرين للدلالة على مضمون واحد، وتعرفها بأنها " مجموعة الأهداف أو البرامج الأساسية تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيف يمكن تنفيذها" إذن السياسات العامة هنا تعنى الأهداف + الوسائل.

تعريف آخر" هى القرارات الحكومية الأساسية التى تحدد وترسم حياة المواطنين".

تعريف ثالث يركز على عنصر الإختيار" السياسات العامة هى الإختيار المتروى، المدروس لأهداف جماعية ولوسائل تحقيق هذه الأهداف، إعتمادا على قرارات عامة لها صفة سلطوية ملزمة لكل أعضاء المجتمع".

كذلك نجد تعريفا طريفا – إن جاز التعبير – يشير إلى أن السياسة العامة هو ما تختار الحكومات لتعمله أو لا تعمله ؟

وتتعدد تعريفات السياسة العامة، فمثلاً هى " منهج عمل قصدى وهادف يتبعه فاعل أو أكثر فى التعامل مع مشكلة ما " أو هى " مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام".

إذن السياسة Policy هى مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشئون الخارجية أو الأمن أو الدفاع ... الخ فمثلاً لو كان للدولة سياسة تعليمية هدفها خلق قاعدة فنية وتكنولوجية يمكن إصدار عدة قرارات تحقق الهدف مثل إنشاء المدارس والمعاهد الفنية، عقد الدورات التدريبية، البعثات ... الخ، السياسة إذن هى بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة أو مجال أو ميدان معين.

(٢) مضمون ومحتوى السياسة العامة.

نستطيع أن نحدد مضامين مفهوم السياسة العامة فيما يلى:

١–تعتبر السياسة عملية هادفة ذات غاية وليست سلوكاً عشوائيا أو إحداث تصادفية.

٢–تعبر السياسات عما تفعله الحكومة واقعيا، وليس ما تنتوى عمله أو تصرح بأنها ستفعله.

٣– قد تكون السياسة إيجابية أو سلبية فى شكلها، فقد تشمل إيجابا شكلا من أشكال العمل الحكومى الصريح للتأثير فى مسألة معينة، وقد تضمن شكلا سلبيا بمعنى تقرير مسئولى

الحكومة عدم القيام بأى عمل إزاء مسألة معينة يتوقع من الحكومة المشاركة فيها، فهذا أيضا سياسة.

٤-ترتكز السياسة العامة فى شكلها الإيجابى على القانون وهى ذات سلطة، لذا يتقبل أعضاء المجتمع شرعية الضرائب ووجوب دفعها، وتطاع قوانين التصدير والعمل مثلا، إن لها سلطات ذات ميزة قانونية ملزمة وهو ما تفتقر إليه سياسات المنظمات الخاصة.

السلطة الإلزامية ضرورية ولكنها ليست حالة كافية للحكم على مدى فعالية السياسة العامة.

٥-يمكن النظر إلى مضمون ومحتوى السياسة العامة من عدة زوايا:

أ- السياسة العامة كنشاط مؤسسى فهى نشاط تباشره الحكومة ومؤسساتها.

ب- السياسة العامة كتوازن بين الجماعات فالعملية السياسية عملية صراع بين الجماعات والنظام السياسى يضع إدارة الصراع وقواعد اللعبة.

ج- السياسة العامة كتفضيل نخبوى، أى ترجمة لتفضيلات وقيم الصفوة الحاكمة وليس لمطالب الجماهير.

د- السياسة كمخرج للنظام السياسى، وهنا نجد نظرية النظم

هـ - السياسة إنجاز كفء للهدف وهى هنا تتصف بالرشد إذ توضع على أساس صافىالقيم المتحققة - والقيم ليست فقط مادية ولكن إجتماعية وسياسية وإقتصادية.

وهنا يثور تساؤل: لماذا لا يحدث الإعداد الرشيد للسياسة فى أية دولة؟

الإجابة تتحدد فيما يعترض هذا الإعداد من صعوبات أهمها:

- ★ قد لا تتوافر المعلومات اللازمة لتحديد أهداف المجتمع بصورة شاملة دقيقة، ناهيك عن تصور سلم ترتيبى لها.
- ★ قد يصعب جمع المعلومات اللازمة لمعرفة كل السياسات البديلة المكنة وآثار كل بديل.
- ★ لصانعى السياسة احتياجات ومطالب واتجاهات شخصية تحول بينهم وبين العمل بدرجة عالية من الرشد.
- ★ إن عدم التأكيد من نتاج البدائل المختلفة يجعل صانعى السياسة أميل إلى إنتهاج السياسات السابقة لتقليل إحتمال حدوث النتائج السيئة غير المتوقعة.

و- السياسة امتداد معدل للماضى. حسب هذه النظرية لا يقوم صانع السياسة بإعداد برامج جديدة تماما وإنما يكتفى بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلاً من سياسات وبرامج.

(٣) إعداد السياسة العامة.

نتناول عملية الإعداد هذه من زاويتين: طبيعة العملية، مراحلها.

طبيعة عملية إعداد السياسة العامة

تعكس هذه العملية جملة من الخصائص:

أ- عملية صنع السياسة بمثابة برنامج متصل يشمل عمليات التخطيط وإعداد القرار والبرمجة . تشارك فيها عناصر كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسى.

ب- تتفاوت درجة إشتراك المؤسسات السياسية فى رسم السياسة العامة من نظام إلى آخر، بل ومن حقبة إلى أخرى.

جـ - فى العادة تنسب أية سياسة عامة إلى جهة أو مسؤول معين، غير أنه يصعب عملا فى أغلب الأحيان تحديد الجهة أو الشخص المسؤول عن سياسة أو قرار بشكل قاطع.

د- تخاطب أية سياسة عامة طرفا ما : شخص - جماعة - هيئة - موضوع - دولة اجنبية.

هذا القول يظل صحيحا حتى لو كان جوهر السياسة هو تجاهل المشكلة أو الموقف موضوع الإهتمام . هذا الطرف المخاطب هو الذى يخلع على السياسة اسمها كأن يقال سياسة تعليمية، سياسة توظيف السياسة الخارجية- ... الخ.

هـ - عملية الإعداد ذات طابع دينامى متحرك. تفاعلات - إتصالات - مشاورات - ضغوط ... الخ.

و- تنطوى عملية إعداد السياسة العامة على الكثير من الحسابات والخيارات التى تستتبع طرح تساؤلات كثيرة من قبل : ما هى المصالح القومية ؟ هل يستجيب النظام السياسى (أو ينبغى) لمطالب الأغلبية ؟ كيف يستجيب (أو ينصت) لمطالب الأقلية؟

ز- يرتبط اعداد أية سياسة بقضية أو مجال معين Issuc-oriented كما أن له نطاق زمنى محدد Time – bound بمعنى أن يجتاز مراحل مختلفة.

خطوات إعداد السياسة العامة.

من المفترض أن يشتمل صنع السياسة العامة على عدة خطوات :

- ❑ المعرفة بالمشكلة.
- ❑ جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة قيد البحث.
- ❑ صياغة السياسات البديلة. تشهد هذه المرحلة بروز المؤيدين والمعارضين وتحديد نقاط الإختلاف والإتفاق.

- النقاش العام. إخضاع مختلف البدائل للنقاش – المؤسسات الحكومية – مؤتمرات – أحزاب – صحف .. الخ.
- إتخاذ القرار، صدور قرار سلطوى أو ملزم من قبل الجهات الرسمية المختصة، أى حسم الإختيار بين البدائل، والقرار هنا وإن بدا كمنتج نهائى لجهاز صنع السياسة إلا أنه لا يمثل نهاية المطاف فى عملية صنع السياسة ذاتها – الحاجة مثلا إلى تشريعات.
- تنفيذ السياسة العامة.
- التغذية العكسية أو Feed- back ويقصد بها معرفة ما بهذه السياسة العامة من أوجه قوة وضعف – التقارير – الشكاوى وهى تتكفل بإعادة فتح الدائرة السياسية، وعن طريقها تعلم الحكومة بمثالب السياسة القائمة حيث قد تلغيها أو تعدلها أو تجمدها.. الخ.

(٤) أنماط السياسة العامة.

تميز الأدبيات إجمالاً بين مجموعات أربع من السياسات أو المخرجات العامة:

١–السياسات الإستخراجية.

٢–السياسات التوزيعية.

٣–السياسات التنظيمية.

٤–السياسات الرمزية.

وهذه السياسات فيها تشابك وتتداخل. مثال سياسة الضرائب.

١. السياسات الإستخراجية (سياسات تعبئة الموارد).

من أكثر السياسات الإستخراجية شيوعا:

<u>الضرائب</u>: بمختلف أنواعها وأشكالها.

<u>المعونة</u>. قروض – منح – دول أجنبية – منظمات – شروط ومشكلات سياسية.. الخ.

الخدمة العسكرية من ابرز مظاهر تعبئة الموارد البشرية فى المجتمع المعاصر (اجبارى – اختيارى – سنتين – ثلاثة).

٢. سياسات التوزيع وإعادة التوزيع.

التعليم – الدفاع – الرفاه الاجتماعى.

٣. **السياسات التنظيمية أو سياسات الضبط:** الأحوال الشخصية - حماية الأفـراد والمتلكـات مـن اعتداء الغير- النشاط الإقتصادى(أجور - أسعار .... الخ)

التنقل - النشاط الدينى - النشاط السياسى.

٤. السياسات الرمزية

استخدام الرموز التى تدعم الشعور بالمواطنة وتغذى الإحساس بالولاء الوطنى.

الآثار والمتاحف مثلاً- الأعباء الوطنية - العلم - السلام الوطنى - ... الخ

(٥) تقييم السياسات العامة.

يشير تقييم السياسة غالبا إلى أن السياسات لا تحقق أهدافها الظاهرية أو لا يكـون لهـا كيفمـا تقصد - تأثيرا على المشاكل العامة . فقد يعيق تحقيق أهداف السياسة العامة عوامل متنوعة.

١. قد تكرس مصادر محددة للتعامل مع المشكلة.

٢. قد يستجيب أو يتكيف الناس مع السياسات العامة بطريقة معينة لكى يخفضوا كثيرا من تأثيرها.

٣. قد يكون للسياسات أهدافا متضاربة مما يؤدى إلى التنازع بينها.

٤. قد تشمل الحلول لمشاكل معينة تكاليف أكبر من المشاكل ذاتها.

٥. قد تكون مشاكل عامة كثيرة غير قابلة للحل.

٦. قد تتغير طبيعة المشكلة - الموجه نحوها السياسة - بينما قد يتم تطوير أو تطبيق السياسة المعينة.

٧. للطريقة التى يتم بها توزيع التكاليف والعائد للسياسة أثرها الهام على مستقبلها.

- عوائد كثيرة وتكاليف كبيرة ← الضمان الاجتماعى - خدمات الشرطة.
- عوائد كبيرة وتكاليف قليلة ← ضبط تلوث البيئة - عادم السيارات.
- عوائد قليلة وتكاليف كثيرة ← تحديد منافسة شركات طيران مثلاً.
- عوائد قليلة وتكاليف قليلة ← جماعات المصالح مثلاً.

وهناك إشكاليات فى تقييم السياسة العامة:

- مشكلة تحديد أهداف السياسة والجماعات المستهدفة والآثار المرغوبة.
- لكثير من السياسات والبرامج قيمة رمزية أساسا بمعنـى أنـها لا تدخـل تغيـيرا فعليـا علـى أوضاع الجماعات المستهدفة.
- ثمة ميل متأصل لدى الحكومة وأجهزتها إلى تأكيد الأثـر الإيجـابى لـما تضعـه وتنفـذه مـن برامج عامة.

- تحتاج دراسات التقييم إلى مال ووقت وبشر متفرغين وقد يكون السبيل إلى تدبير هذه الإمكانيات هو الإقتطاع من الموارد المخصصة للبرنامج ذاته، وهذ أمر لا يقره المسؤولون بصفة عامة.
- صعوبة الدراسة الطولية.
- صعوبة الدراسة المقارنة.
- نقص البيانات، وعدم دقتها وسريتها.

أدوات تقييم السياسة العامة:

١. الموازنة والتخطيط والبرمجة.

٢. المؤشرات الإجتماعية

٣. معيار الكفاءة والفعالية.

٤. تحليل التكلفة والعائد.

(٦) محلل السياسات العامة.

يعتبر محلل السياسات العامة من أهم العناصر أو الفاعلين المؤثرين فى عملية صنع السياسة العامة، حيث يتوقف النجاح فى عملية صنع السياسات العامة بدرجة كبيرة على قدرة المحلل على تحليل الموقف ودراسة المشكلة موضع الإهتمام وتحديد أسبابها ونتائجها، والقدرة على التحديد الدقيق للبدائل المتاحة وتقويمها وإقتراح التوصيات التى تساعد على تحسين صنع وتنفيذ السياسات العامة.

من هنا تظهر أهمية التعرف على محلل السياسات العامة والإطار الذى يعمل من خلاله، وأهم السمات الواجب توافرها فيه، والصعوبات التى تعترض عمله، وهذا يتطلب التعرف على عملية تحليل السياسات العامة.

التحليل: يقصد بالتحليل فى معناه العام القيام بفصل العناصر الأساسية المكونة لمركب أو نظام أو برنامج كل على حده، ثم قياس مستوى تواجد هذا العنصر فى المركب ومقارنته بالمستويات المثالية لهذا التواجد بهدف التعرف على مدى مساهمة هذا العنصر فى أداء النظام لوظائفه الموضوع من أجلها كذلك للتعرف على العلاقات بين المتغيرات، وتأثير كل عنصر منها على باقى العناصر بهدف دراسة العلاقات المختلفة والتعرف على مدى تأثيرها على أداء النظام لوظائفه، والتعرف على نقاط الضعف أو القوة وأسباب المشاكل بهدف التوصل إلى المواصفات الواجب توافرها فى النظام للتغلب على تلك المشاكل أو تطويره إلى مستوى أفضل.

بناء على ذلك يمكن القول بأن عملية تحليل السياسات العامة تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين عملية صنع السياسات العامة.
- تحسين أداء وتنفيذ السياسات العامة.
- تقييم آثار ونواتج ومضاعفات السياسات العامة.

هذا بالإضافة إلى فهم ماذا يحدث؟ وتفسير لماذا حدث؟ وإلى حد ما التنبؤ بما قد يحدث.

إن النظرة التحليلية للسياسات العامة تتركز فى السمات التالية:

- أن تحليل السياسات العامة من وجهة النظر المنهاجية هو ميدان نظرى وهو بحكم هذه الصفة تتصارعه تيارات فكرية شتى، ذلك أنه فى هذا المجال تتنوع أدوات البحث العلمى، بمعنى وجود مجموعة متنوعة من طرق التفكير وأساليب حل المشكلات بطريقة تفاعلية، تذهب فيها الحركة من المفاهيم إلى التكنيكات إلى المعطيات وبالعكس.
- ينبغى أن يركز تحليل السياسات العامة على مشكلات يستطيع صانع القرار أن يحلها بإستخدام المتغيرات الواقعة تحت سيطرته، وفى أفق زمنى يستطيع بلوغه، بعبارة أخرى فإن تحليل السياسات العامة هو فن الممكن، ومن ناحية أخرى فمحلل السياسات العامة من المفروض أن يعمل وكأنه حرفى يتعامل مع كل مشكلة فى ضوء شروطها وظروفها، بعبارة أخرى ليست هناك مجموعة قواعد جاهزة يمكن أن يطبقها على جميع الحالات بدون تمييز.
- يمكن القول أن محلل السياسات العامة حين يختار مجالاً معينا لدراسته لا بد أن يلتفت إلى تفاعل الظواهر على مستويات متعددة: مستوى الأفراد والجماعات والمنظمات والطبقات الإجتماعية، وذلك بطريقة قد تختلف من مستوى لآخر.
- وفى تحديد الأولويات ينبغى على المحلل أن يهتم أولاً بأبعاد الميدان الذى يطبق فيه الفعل أكثر من التركيز على أبعاد خارج نطاق المحلل الإجتماعى أو السياسى، ومن هنا يمكن القول أن اتجاهه بهذه الطريقة هو إتجاه إستراتيجى.
- أن تحليل السياسات العامة لا بد أن يبدأ بوصف السياسات وأجهزتها ولكن لا ينتهى عند الوصف، فبعد الوصف تبدأ الأنشطة الفعلية للتحليل.

عالم محلل السياسات العامة:

- يمكن القول بأن عالم محلل الساسيات يتضمن ما يلى:
  - السياسات العامة ذاتها.
  - المنهاجية التى يمكن للمحلل إستخدامها.

- السمات الشخصية للمحلل.
- القيم السائدة.

السياسات العامة.

أن مفهوم السياسات العامة من المفاهيم التى تناولها العديد من الباحثين بالدراسة والتعريف ولا يوجد اتفاق على تعريف واحد محدد له كما سبق وأشرنا، إلا أن معظم هذه التعريفات ترى أن السياسات العامة هى جوهر العمل الحكومى الذى يبرز توجهات الدولة وأساليبها فى إحداث التغيير أو فى تقييده،وتهدف فى جملتها إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، هى:

- بناء الدولة وتأكيد سيادتها فى دائرة إختصاصتها الإقليمى، بما يؤمن لها الاستقلال وحرية التصرف فى منهجها السياسى وسياستها الخارجية والداخلية دون اعتراف لأية إرادة أخرى بأن تعلو على إرادتها.
- وضع الأطر الفكرية وتحديد الأساليب العملية لتحقيق التنمية المستديمة علما بأن التنمية المستديمة هى فىجوهرها عملية تغيير يكون فيها إستغلال الموارد وإتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجى فى حالة إنسجام وتناغم وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمصالح الإنسانية.
- حل المشكلات المجتمعية الماثلة أو المتوقعة فى المستقبل المنظور فى إطار يؤمن إرادة المجتمع ويصون حقوق الفرد والجماعة ويحقق التكامل والنماذج العضوى بين الأنساق السياسية والإجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة ومقوماتها البيئية.

المنهاجية.

يقصد بالمنهاجية الأدوات والإقترابات التى يستخدمها محلل السياسات العامة، هذه الإقترابات يمكن تقسيمها إلى:

١. الإقترابات والأدوات الكيفية (غير الكمية):

من أهم هذه الاقترابات: الاقتراب المؤسسى، اقتراب الصفوة، اقتراب الجماعة السياسية اقترابات قواعد اللعبة، تحليل النظم.

٢. الإقترابات والأدوات الكمية:

هذه الإقترابات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين متميزين هما:

- إقترابات الاختيار الأمثل : من أهمها: تحليل التكلفة / العائد –تحليل القرار (شجرة القرار).

اقترابات الأداء الأكفأ: من أبرزها:

- نماذج الجدولة.
- البرمجة الخطية.
- نماذج ماركوف.

ونجد فى مجال القواعد المنهجية العامة الموجهة لمحلل السياسات العامة مجموعة من الوصايا من أهمها:

- إستخدم المناهج الأكثر تناسباً مع سمات المشكلة موضع الإهتمام ومع طابع المعطيات الموجودة.
- إستطلع وأعد صياغة أهداف سياسية موضع الأهتمام، مع الأخذ فى الاعتبار تعدد الأهداف من ناحية وتدرجها الهرمى من ناحية أخرى، وأيضا الحقيقة التى مؤداها أنه كثيرا ما يتم التركيز على أهداف وسيطة.
- استخدم معايير للإختيار بطريقة مناسبة، ولتعط وزنا مماثلا لكل من العوامل الكمية والكيفية.
- إهتم إهتماما خاصا بمفهوم البدائل، وتجنب التركيز على مجموعة بالغة الضيق من البدائل.
- تعامل مع مشكلة عدم التأكد بطريقة صريحة.
- إستخدم نماذج بسيطة قادرة على إضاءة الجوانب الهامة للمشكلة، وتجنب النماذج المعقدة التى تسعى لإبراز الكثير من التفاصيل ولكنها فى نفس الوقت تخفى البنية الأساسية للمشكلة وعدم ثبات المؤشرات.

سمات محلل السياسات.

يقوم محلل السياسات العامة بمهام متعددة، منها جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسة موضع الدراسة وتحليلها وإستخلاص النتائج منها، وتحديد البدائل المتاحة وتقييمها، ولكى يتمكن محلل السياسات العامة من القيام بالمهام المنوطة به، لا بد وأن يتمتع بالصفات والقدرات التالية:

١. المهارات والقدرات الشخصية: من أهمها:

- ★ القدرة على الإتصال وتبادل الأفكار مع الآخرين.
- ★ القدرة على التصور والإبتكار.
- ★ القدرة على التحليل والإستنتاج.
- ★ القدرة على التعلم واستيعاب الأفكار الجديدة.

كذلك يجب أن يتسم محلل السياسات العامة بالحياد والموضوعية والأمانة وعدم التأثر بالاعتبارات الشخصية فى العمل.

٢- المهارات والقدرات الفنية: منها:

- ❑ القدرة على إستخدام الأدوات والأساليب البحثية المتاحة بصورة جيدة.
- ❑ أن يتوافر للمحلل الإلمام الكافى بالمجال أو الموضوع الذى يبحث فيه وأن يكون متابعا للتطورات التى تحدث فى هذا المجال.

القيم

إن تحليل السياسات العامة بدون أحكام قيمية لا قيمة له، بمعنى أنه لن يقدم حلولاً لمشكلات المجتمع مالم يوجد إتفاق ما على بعض الأمور القيمية المرتبطة بكل سياسة، هذه القيم قد تكون قيم موضوعية أو قيم شخصية.

- ❑ ومن أهم القيم التى تثار عند تحليل أى سياسة عامة، الرشادة، الكفاءة، الفاعلية.

الصعوبات التى تعترض عمل محلل السياسات العامة.

يواجه محلل السياسات العامة العديد من الصعوبات والمعوقات التى قد تؤثر على نجاحه فى التحليل الدقيق للسياسة موضع الإهتمام، من أبرز هذه الصعوبات:

- صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات، والناتجة عن عدم توافر البيانات أو تضاربها أو السرية التى قد تفرض على بعض الموضوعات.
- لا يستطيع محلل السياسات العامة أن يطرح حلولاً للمشكلات إلا إذا كان هناك اتفاق عام عليها فغياب مثل هذا الإتفاق معناه ببساطه وجود صراع قيمى لا يقدر المحلل على حسمه.
- ثمة ميل متأصل لدى الأجهزة الحكومية إلى تأكيد الأثر الإيجابى لما تصفه وتنفذه من برامج عامة ومن ثم لا ترحب كثيرا بالدراسات التى قد تجىء نتائجها على عكس ما ترغب.